إِتْحَافُ الْوُفُودِ
بِشَرْحِ نَظْمِ الْمَقْصُودِ
فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

كَتَبَهُ

أَبُو زِيَادٍ

مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ

مُقَدِّمَـــةٌ

الحَمْدُ لِلَّـهِ مُصَرِّفِ القُلُوبِ لِطَاعَتِهِ، وَصَارِفِ قُلُوبِ أَعْدَائِهِ عَنْ مَـحَبَّتِهِ، وَمُضَعِّفِ الأَجْرِ لِأَوْلِيَائِهِ وَشِيعَتِهِ.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَلِيقُ بِنَعْمَـائِهِ، وأَشْكُرُهُ عَلَى وَافِرِ فَضْلِهِ وعَطَائِهِ.

وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلَى عَبْدِهِ وَنَبِيِّـهِ، وَصَفْوَةِ الصَّفْوَةِ مِنْ رُسُلِهِ، الدَّاعِي إِلَى أَشْرَفِ مَقْصُودٍ، والمُفَضَّلِ عَلَى الرُّسُلِ بِالمَـقَامِ الـمَحْمُودِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَمَنْ اسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ، واقْتَفَى أَثَـرَهُ إِلى يَوْمِ الدِّينِ.

أما بعد،

فقد طَلَبَ مِنِّي أحد الإخوة الفُضلاء، أَنْ أَضَعَ شَرْحًا على نَظْمِ المَـقْصُودِ في علم الصَّرْفِ، فلم أجد بُدًّا مِنْ جَوَابِهِ، وقد وعدتُه بذلك، وها أنا وَفَّيْتُ بِوَعْدِي، عَسَى الله أن ينفع به الطلاب، ويكتب لنا الأجر والثواب.

وعِلْمُ الصَّرف عِلْمٌ صَعْبٌ، لا أعلم في العلوم أَصْعَبَ منه، وهو كغيـره من العلوم- لا سيما عُلُومُ الآلَـةِ- لا يَنَالُها إلا من استعان بمولاه، وبَذَلَ نَفْسَهُ وجَهْدَهُ لتحصيل رضاه.

وإِنَّ مِنْ أَسْهَلِ الـمَنْظُومَاتِ التي وُضعتْ في هذا الفَنِّ «**نَظْمَ المَقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطَاوِيِّ**»، وهي منظومة لكتاب «**المَقْصُـودِ**» المنسوب خَطَأً لأبي حنيفة- رحمه الله- والصحيح أن صاحبه مجهول، فإن اللُّغَةَ التي كُتب بها وأُسْلُوبَهُ يدلان على أن الكاتب متأخر، لَكِنْ لا يضر الجهل بصاحبه ما دام الكتاب قد اشْتَهَرَ وتَقَبَّلَهُ أهل العلم.

وكتاب المَقْصُودِ قد طُبع في «**مطبعة مصطفي الحلبي**» ومعه شرحه، وهو «**المَطْلُوبُ شَرْحُ المَقْصُودِ في التَّصْرِيفِ**»، وصاحبه مجهول كذلك.

وبهامشه شرحان آخران، وهما «**رُوحُ الشُّرُوحِ**»، لعيسى السيروي، «**وإِمْعَانُ الأَنْظَارِ**»، لمحمد بن بير علي محي الدين المعروف ببيركلي أو بركلي ، وطُبع طبعة أخرى «**بالمطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠هـ**»، وقد نَظَمَ غَيْرُ واحدٍ كِتَابَ المَقْصُودِ، ولا أعرف مِنْ هذه المنظومات إلا منظومتين: **الأولى منهما**: «**اللُّؤْلُؤُ المَنْضُودُ نَظْمُ مَتْنِ المَقْصُودِ**» لأحمد بن جَابِر جُبْرَان، وقد شرحها الناظم في كتاب سماه: «**فَتْحَ الوَدُودِ بِشَرْحِ اللُّؤْلُؤِ المَنْضُودِ**».

والثانية: «**نَظْمُ المَقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطَاوِيِّ**»، وهو ما قمتُ بشرحه، وَعَدَدُ أَبْيَاتِهِ «**ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَيْتًا ومِئَةٌ**»، وهو على بحر الرَّجَزِ، وبَحْرُ الرَّجَزِ خَفِيفٌ على اللسان، قريبٌ للحفظ، ، فَنَظْمُ المَقْصُودِ سَهْلٌ حُلْوٌ، ليس فيه إِغْلَاقٌ ولا شُذُوذَاتٌ إلا قَلِيلًا، وقد قمتُ بشرحه شرحا متوسطا يناسب الـمُبْتَدِيء، ولم أذكر خلافا إلا نادرا إن دَعَتِ الحاجة لذلك؛ لأن المقام مقام اختصار، وهناك بعض الأبيات قد انكسر الوزن فيها، لا أدري أهو من الناظم أم لا، فَبَيَّنْتُ ذلك، ومثله لا يَقدح في النظم، وقد وَقَفْتُ مع ألفاظ النظم كثيرا من حيث معانيها، وقمتُ بإعراب الكلمات التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، وهذا لَازِمٌ، ولا يَكْفِي أن أذكر المراد من البيت، فهذا لا يُفيد طالب العلم الإفادة المطلوبة، لا سيما إن كان النظم فيه شيء من الصعوبة، ولم أكثر من الأمثلة، وإنما اكتفيتُ بذكر مثال أو مثالين مشهورين عندهم؛ حتى يسهل الكتاب على طلاب العلم الوَافِدِينَ لتحصيل هذا الفن، وقد ذَكَرْتُ المراجع التي اعتمدت عليها في نهاية الكتاب، ولن تجد شيئا يَتعلق بفن الصرف مما هو موجود في هذا الكتاب إلا وهو موجود في هذه المراجع، إلا «**ما قمتُ بإعرابه، وطريقة الشرح التى سَلَكْتُهَا**»؛ حيث شرحته بنفس الطريقة التى سَلَكْتُهَا في شرح نظم الورقات للعِمْرِيطِيِّ، والمسمى: «**بِقَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**».

وقد ذكرتُ في نهاية كل باب مُـحَصِّلَـتَـهُ للتَّيْـسِـيـرِ.

وكنتُ قد سَمِعْتُ عن كتاب «**حَلِّ الـمَعْقُودِ مِنْ نَظْمِ المَقْصُودِ**» لمحمد بن أحمد عِلَيْشٍ[1] قبل أن أَشْرَعَ في شرح نظم المقصود، ولم أعرف شرحا مكتوبا لنظم المقصود إلا هو، فَذَهَبْتُ أشتريه فلم أجده، فَشَرَعْتُ في شرحي مستعينا بالله، ثم وُفِّقْتُ للحصول عليه بعد الانتهاء من كتابة هذا الكتاب، فوجدته مطبوعا في مطبعة «**مصطفي الحلبي ١٣٦٨هـ الطبعة الأخيرة**»، ثم رأيتُ له طبعة أخرى في «**المطبعة الميرية بمكة ١٣١٦هـ**» فوجدتُ أَنَّنِي وافقتُ الشارح «محمد بن أحمد عليش» في كثير مما قال، فَحَمِدتُ الله على ذلك، فنَقَلتُ منه بعض الكلمـات القليلة.

وقد راسلتُ أحد إخواني مِمَّنْ يعمل في مجال التحقيق للحصول على مخطوط لهذا النظم، فقام-جزاه الله خيرا-بمراسلة مركز الملك فيصل بالرياض وأفاده المركز بأن للنظم مخطوطا بالمكتبة الأزهرية رقم الحفظ «[١٢٠] ٨٧٥٧» المصدر: «**فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٦٦ هـ ٤/ ٧٢**»، وقد حاولتُ الحصول عليه ولم أُفْلِحْ.

وقد أخبرني آخر بأن أولى طبعات الكتاب كانت سنة ١٣٨٢هـ بالقاهرة «المطبعة الوهبية».

ثم استطعتُ بفضل الله أن أحصل على مخطوط غير كامل من موقع «جامع المخطوطات الإسلامية»، وفيه بعض الاختلافات عن نسخة الحلبي فقمتُ بإثباتها، ولا أدري أهي بخط الناظم أم لا.

وكنتُ قد شرحتُ نظم المقصود لإخواني طلاب العلم شرحا صوتيا ميسرا متوفرا على الشبكة لمن أراد الرجوع إليه، ويَقَعُ في (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ دَرْسًا**)، وشرحا آخر موسعا لم يُسجل.

فَأَسْأَلُ اللـهَ القبولَ والرِّضَا، والـخَتْمَ بالحُسْنَى إذا العُمْرُ انْقَضَى، وأنْ يَرْزُقَنَا الإخلاص في القول والعمل، إنه وَلِـيُّ ذلك ومَوْلَاهُ.

---

(١) كما ضبطها هو بنفسه، انظر (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) (١/ ٢)، وقيل: بضم العين، كما في (هدية العارفين) (٢/ ١٤٨).

صور من المخطوط

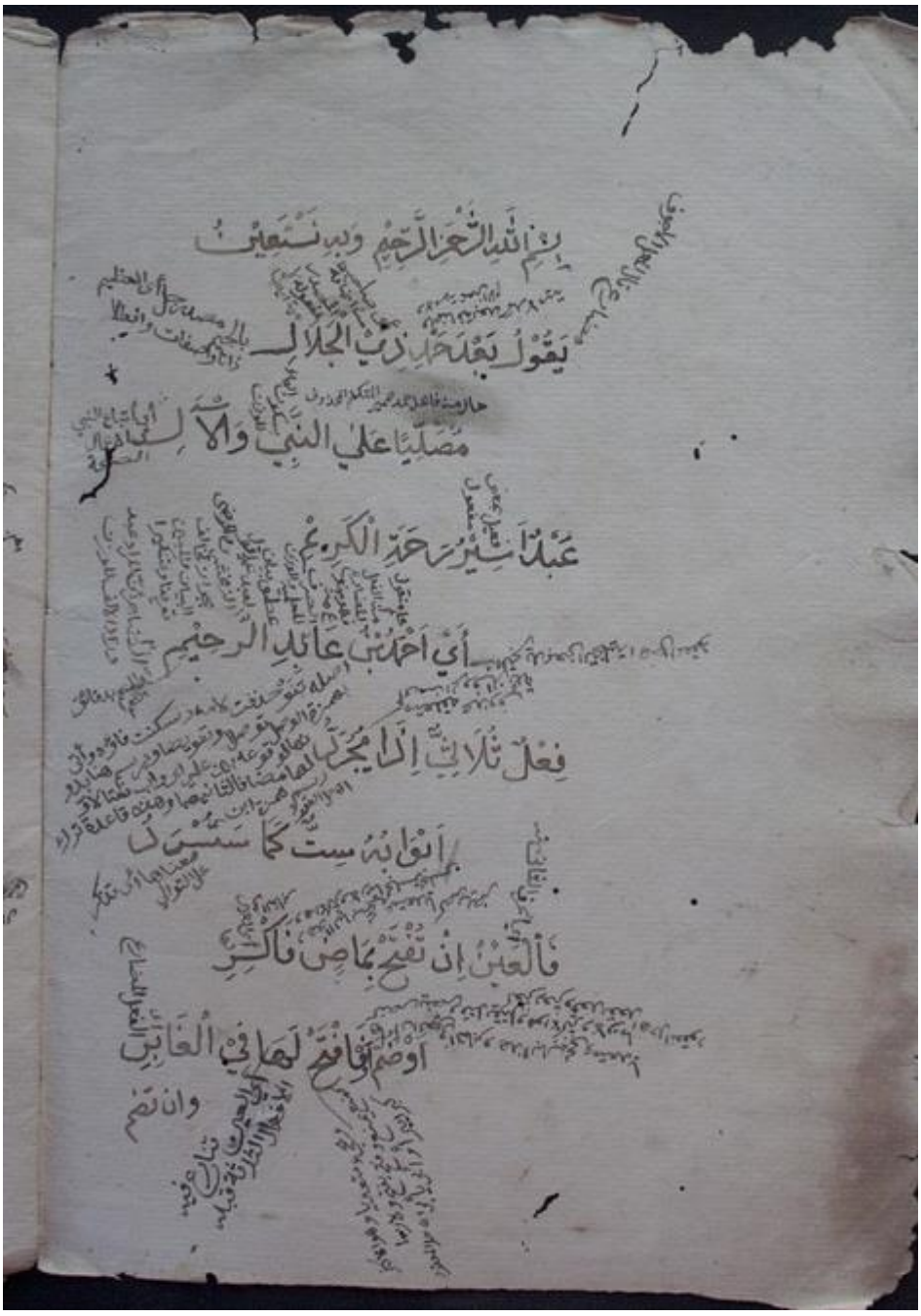

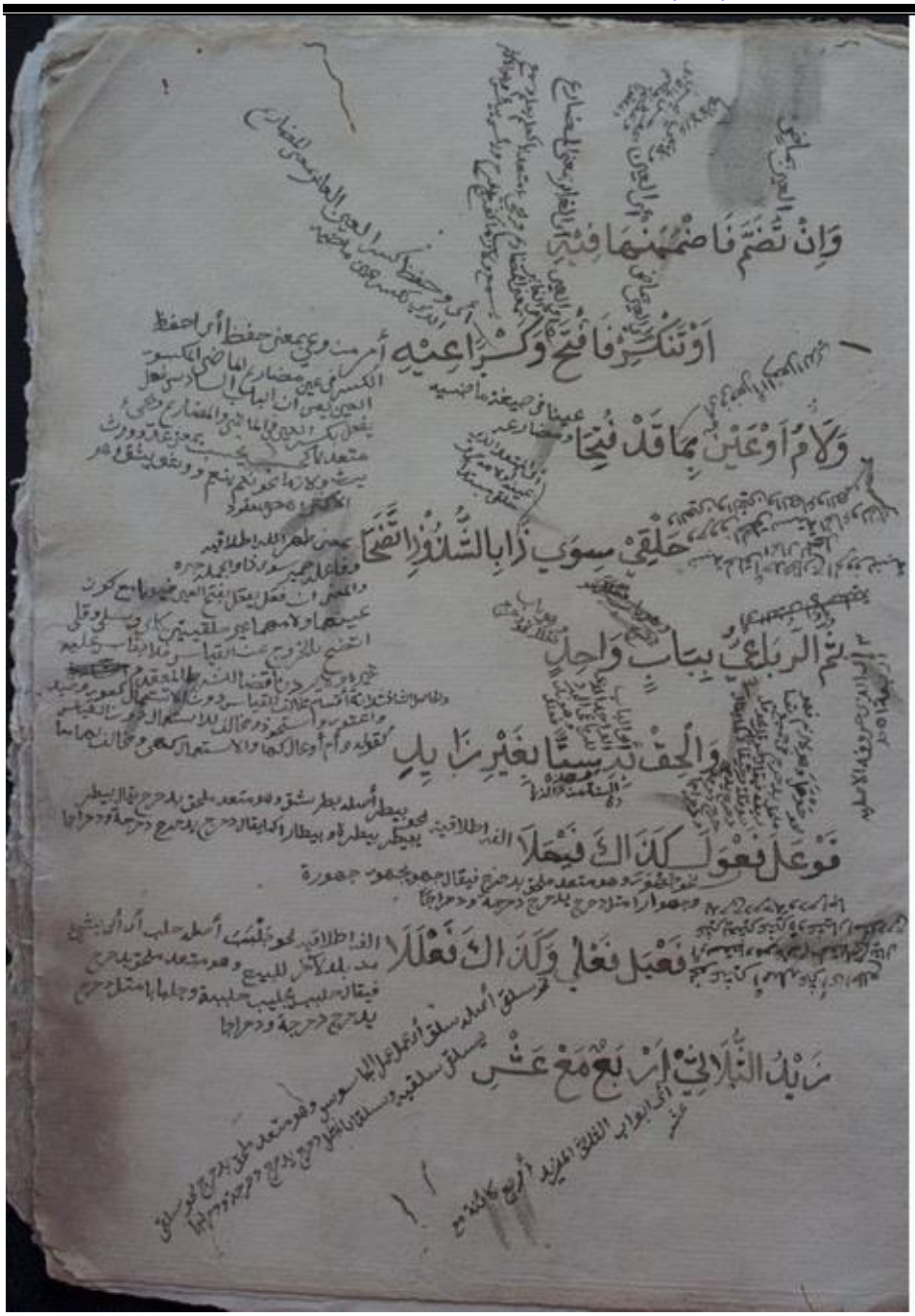
وَإِنْ تَضُمَّ فَاضْمُمْهُمَا فِيهِ وَكَسْرًا عَيْنِهِ
أَوْ تَكْسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عَيْنِهِ
وَلَامُ أَوْ عَيْنٍ بِمَا قَدْ فُتِحَا
خَلْقِي سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا
ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاجِبِ
وَالْحَقْ بِذَا سِتًّا بِغَيْرِ رَائِيلِ
فَوْعَلَ نَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلَا
فَعْبَلَ نَغْلَبٍ وَكَذَاكَ فَعْلَلَا
مَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ إِنْ يَقَعْ مَعَ عَشْرٍ

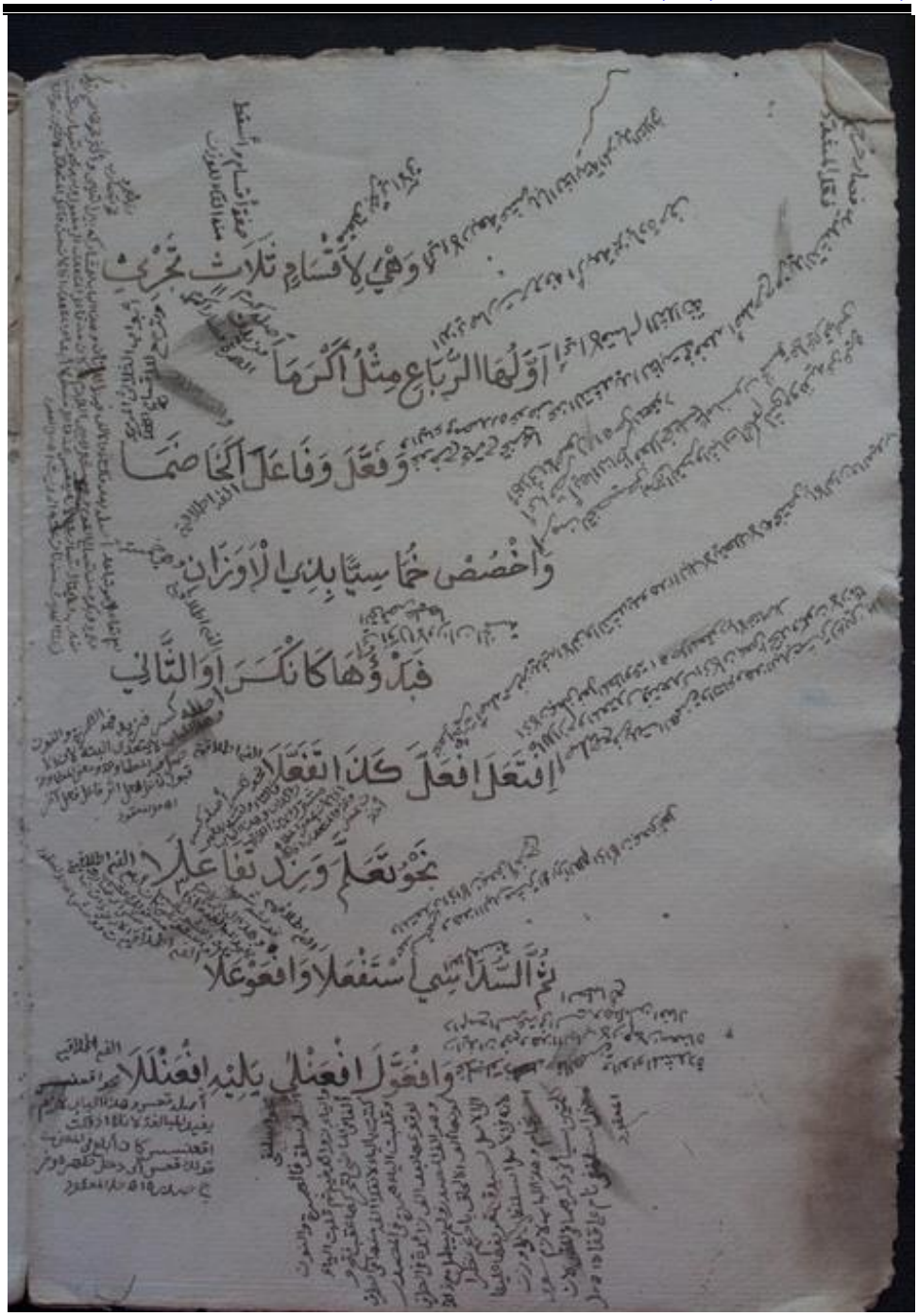
وَهِيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تُجْرَبُ

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا

وَفَعَلَ وَفَاعَلَ الْخَاصَّمَا

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الْأَوْزَانِ

فَدُوْنَهَا كَانْكَسَرَ أَوِ التَّالِي

اِفْعَلَّ افْعَلَّ كَذَا افْعَلَلَا

نَحْوَ تَعَلَّمْ وَزِدِ تَفَاعَلَا

ثُمَّ السُّدَاسِيُّ اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا

وَافْعَوْلَ افْعَنْلَلَ يَلِيهِ افْعَنْلَلَا

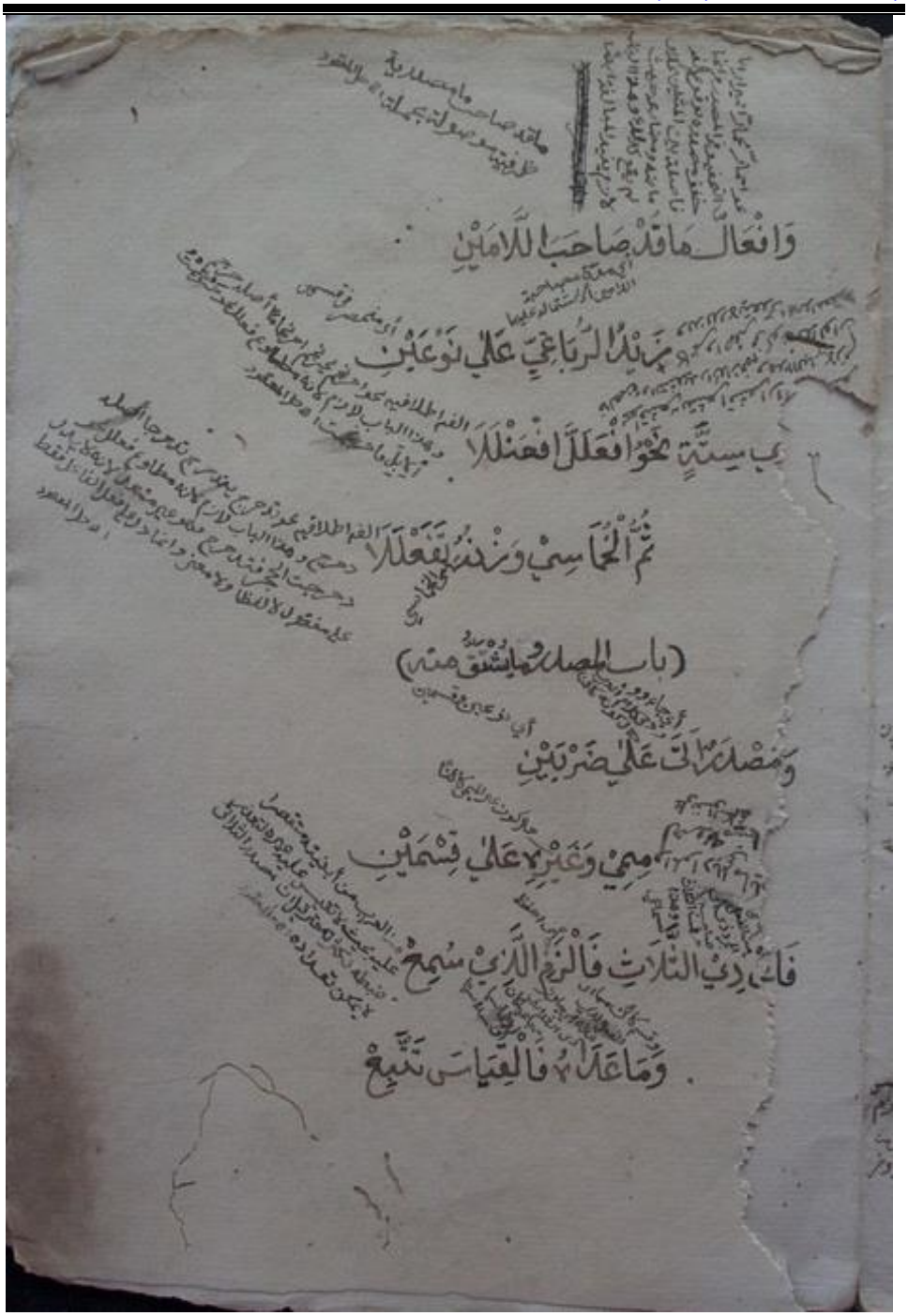
وَافْعَالَ مَاقَدْ صَاحِبُ اللَّامَيْنِ

يَزِيدُ الرُّبَاعِيَّ عَلَى نَوْعَيْنِ

بِسِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا

ثُمَّ الْخَمَاسِيِّ وَزِدْ تَفَعْلَلَا

(بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ)

وَمَصْدَرَاتٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ

مِيمِيٍّ وَغَيْرٍ عَلَى قِسْمَيْنِ

فَأَرْدِفِ الثَّلَاثَ فَالْزَمِ الَّذِي سَمِعْ

وَمَا عَلَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ

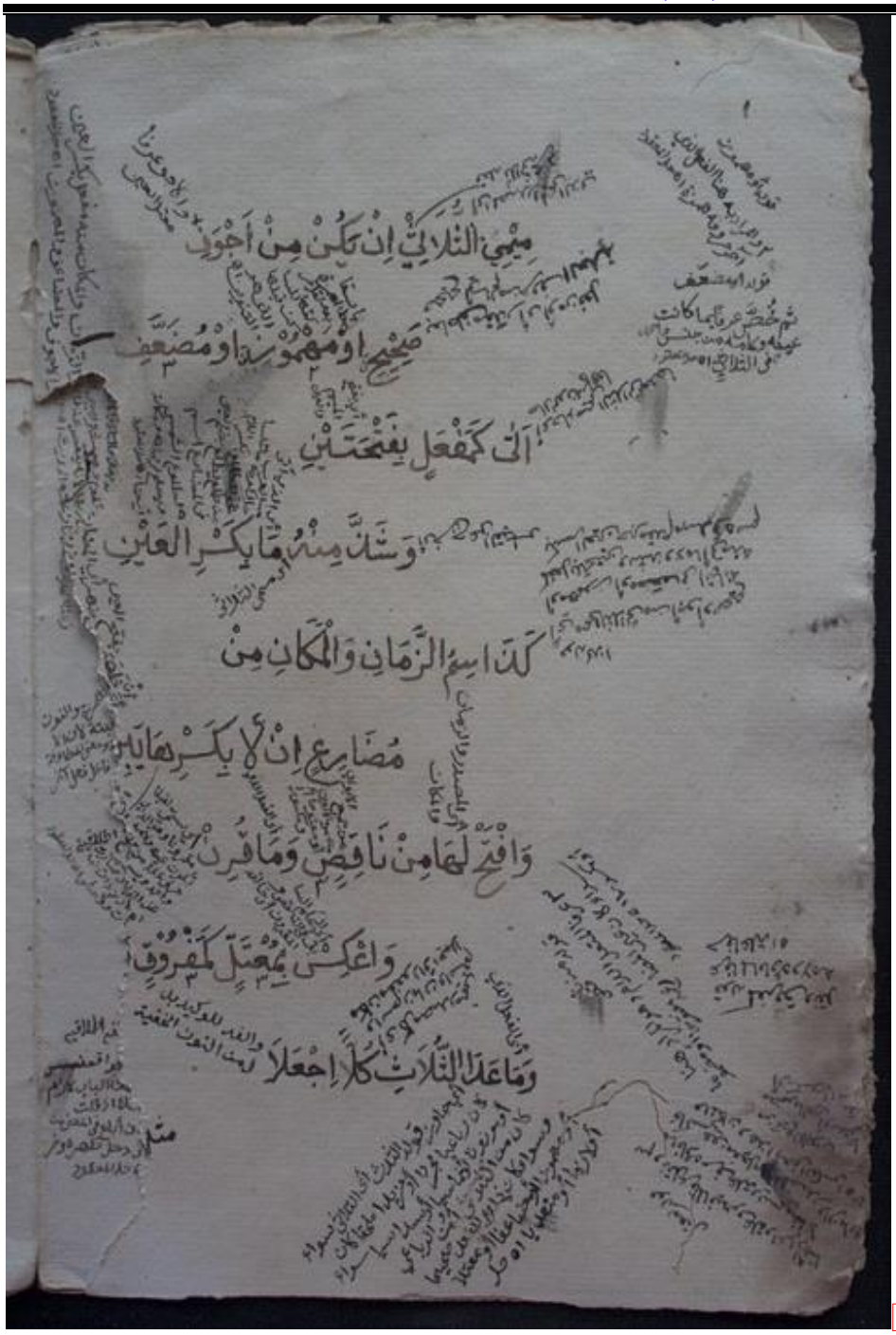
مِيمِي الثُّلاثِيِّ إنْ يَكُنْ مِنْ أجْوَفِ
صَحِيحٍ أوْ مَهْمُوزٍ أوْ مُضَعَّفِ
إلَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ
وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ العَيْنِ
كَذَا اسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ
مُضَارِعٍ إنْ لَا يَكُنْ رُبَاعِيَا
وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ
وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍ مَقْرُونْ
وَمَا عَدَا الثَّلَاثَ كَلَّا اجْعَلَا

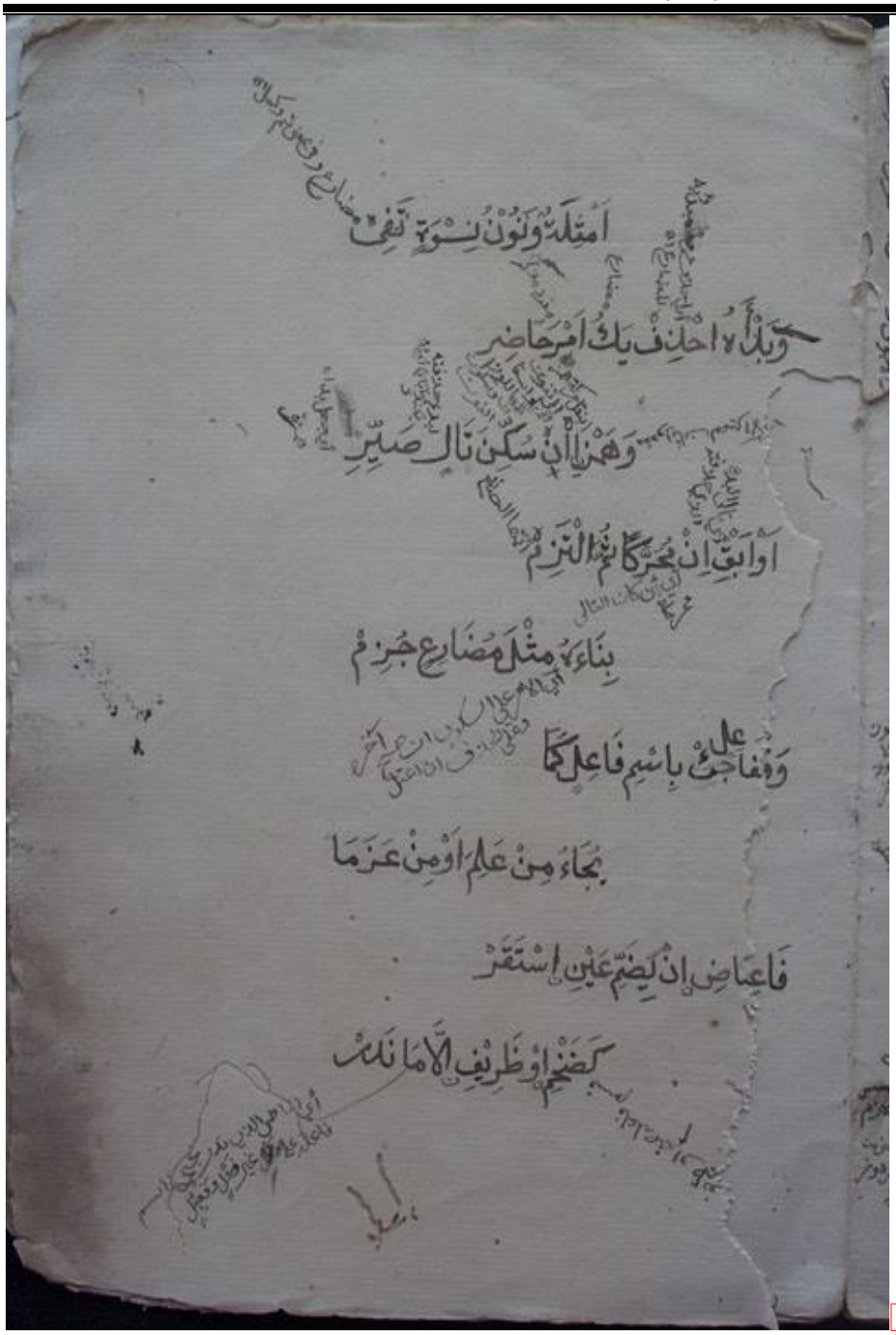
أمتلة ونون نسوة تفي

وبدأه احذف يك أمر حاضر

وهمز إن سكن نال صير

أو ابق إن محركا تم التزم

بناء مثل مضارع جزم

وقف اجتبه باسم فاعل كما

يجاء من علم أو من عزما

فاعياض إن يضم عين استقر

كضجم أو ظريف الأمانة

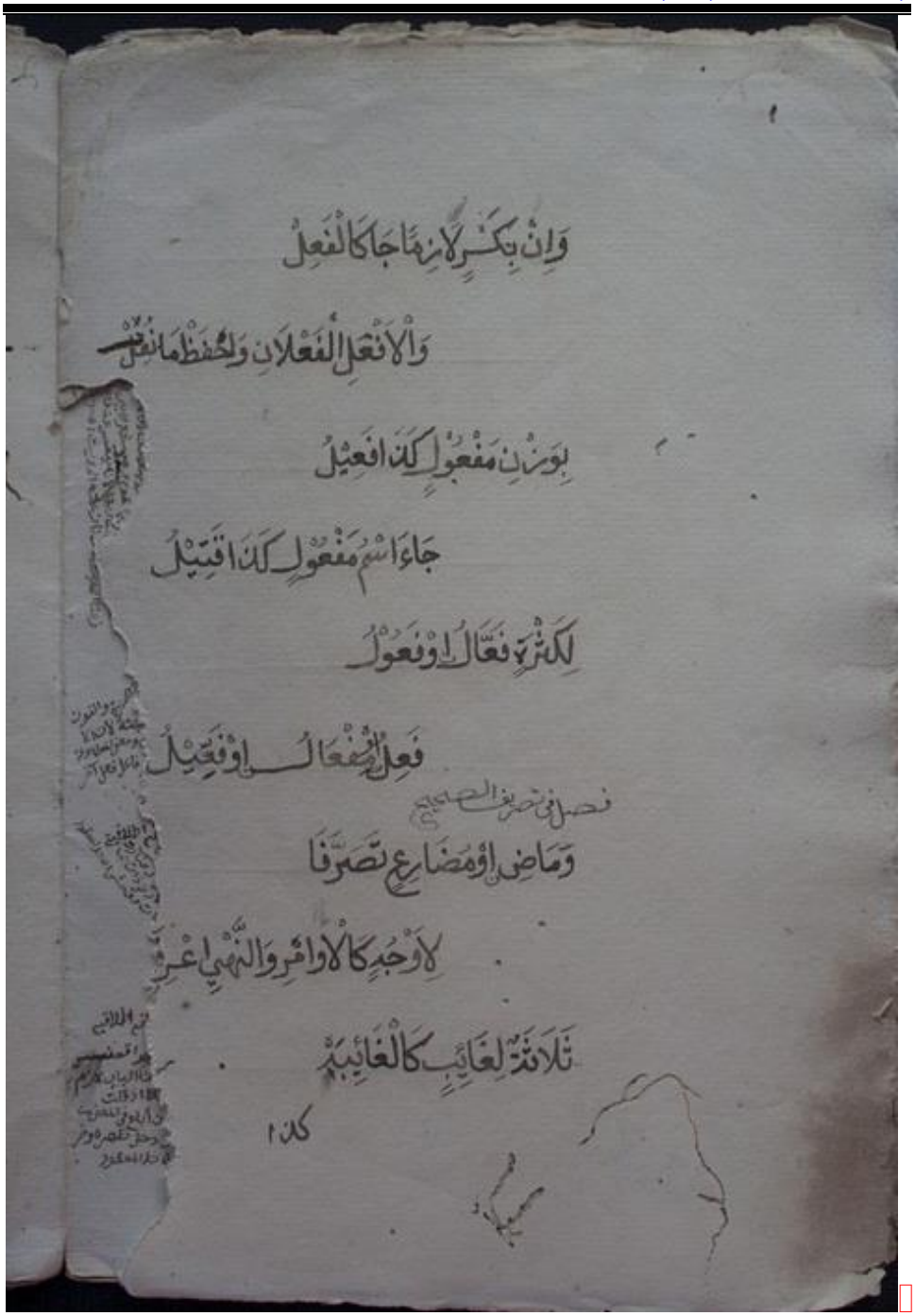

وإن بكسر لازما جا كالفعل

والأفعل الفعلان واحفظ ما نقل

بوزن مفعول كذا افعيل

جا اسم مفعول كذا اقتيل

لكثرة فعّال أو نعول

فعل للفعّال أو فعيل

فصل في تصريف الصحيح

وماض أو مضارع تصرفا

لأوجد كالأوامر والنهي اعرف

ثلاثة لغائب كالغائبة

كذا

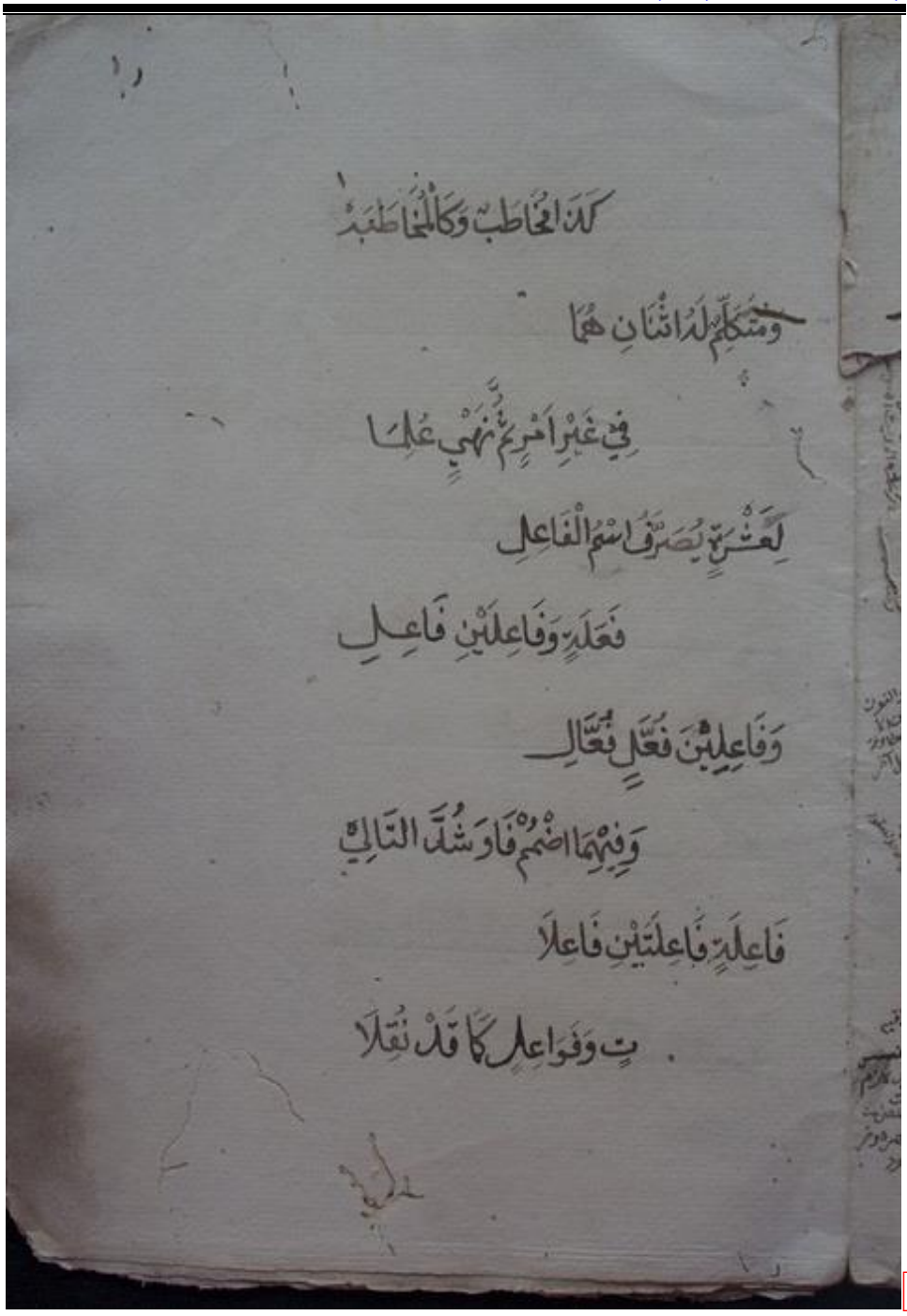

كذا المخاطب وكالمخاطبة

ومتكلم له اثنان هما

في غير أمر ثم نهي علما

لعشرة يصرف اسم الفاعل

فعلة وفاعلين فاعل

وفاعلين فعل فعال

وفيهما اضمم فاو شد التالي

فاعلة فاعلتين فاعلا

ت وفواعل كما قد نقلا

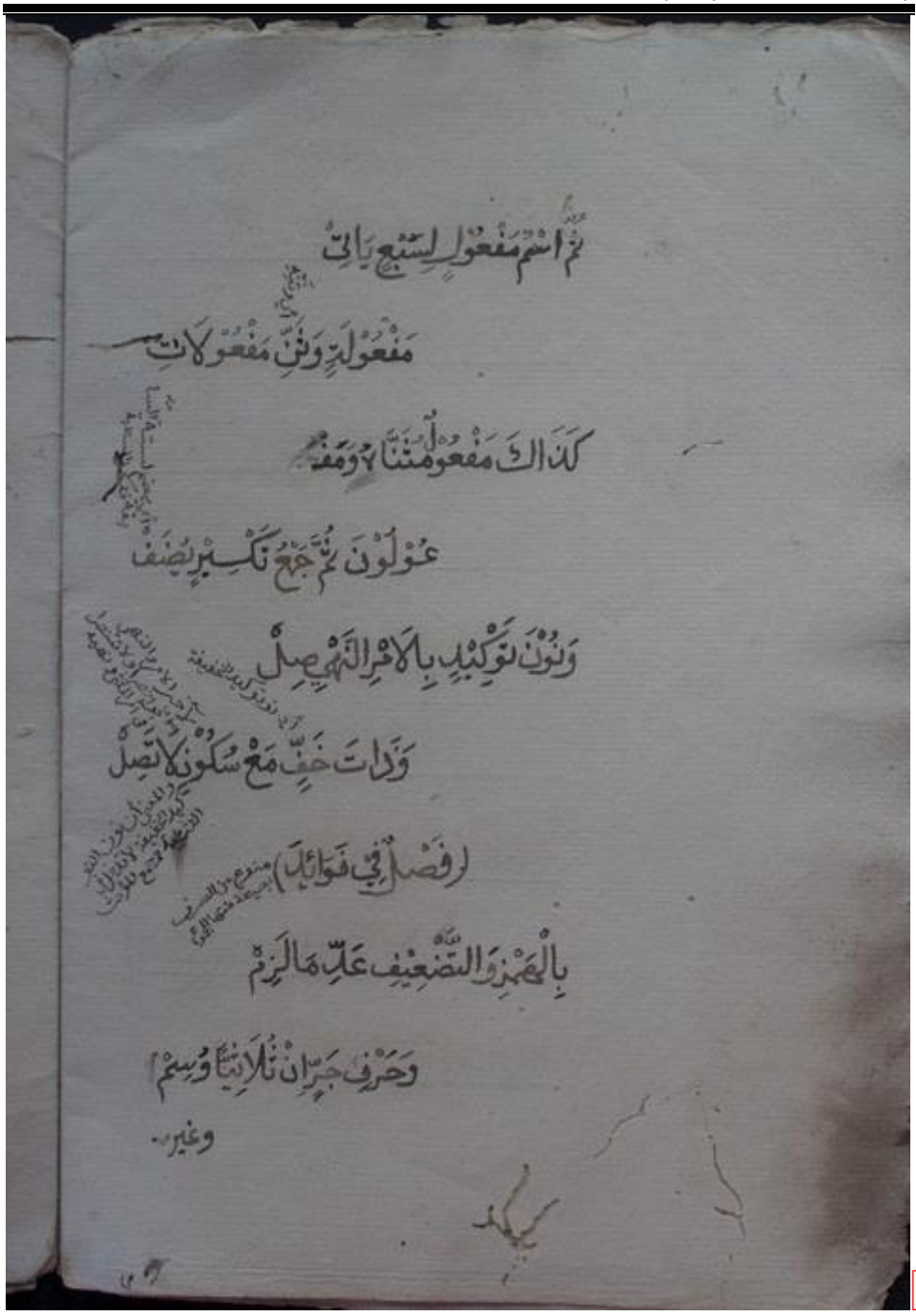
ثم اسم مفعول لسبع يأتي

مفعولة وثنى مفعولات

كذاك مفعول متنا ومفـ

ـعولون ثم جمع تكسير يصف

ونون توكيد بالامر النهي صل

وذات خف مع سكون لا تصل

(فصل في فوائد)

بالهمز والتضعيف عد ما لزم

وحرف جر ان ثلاثيا وسم

وغير.

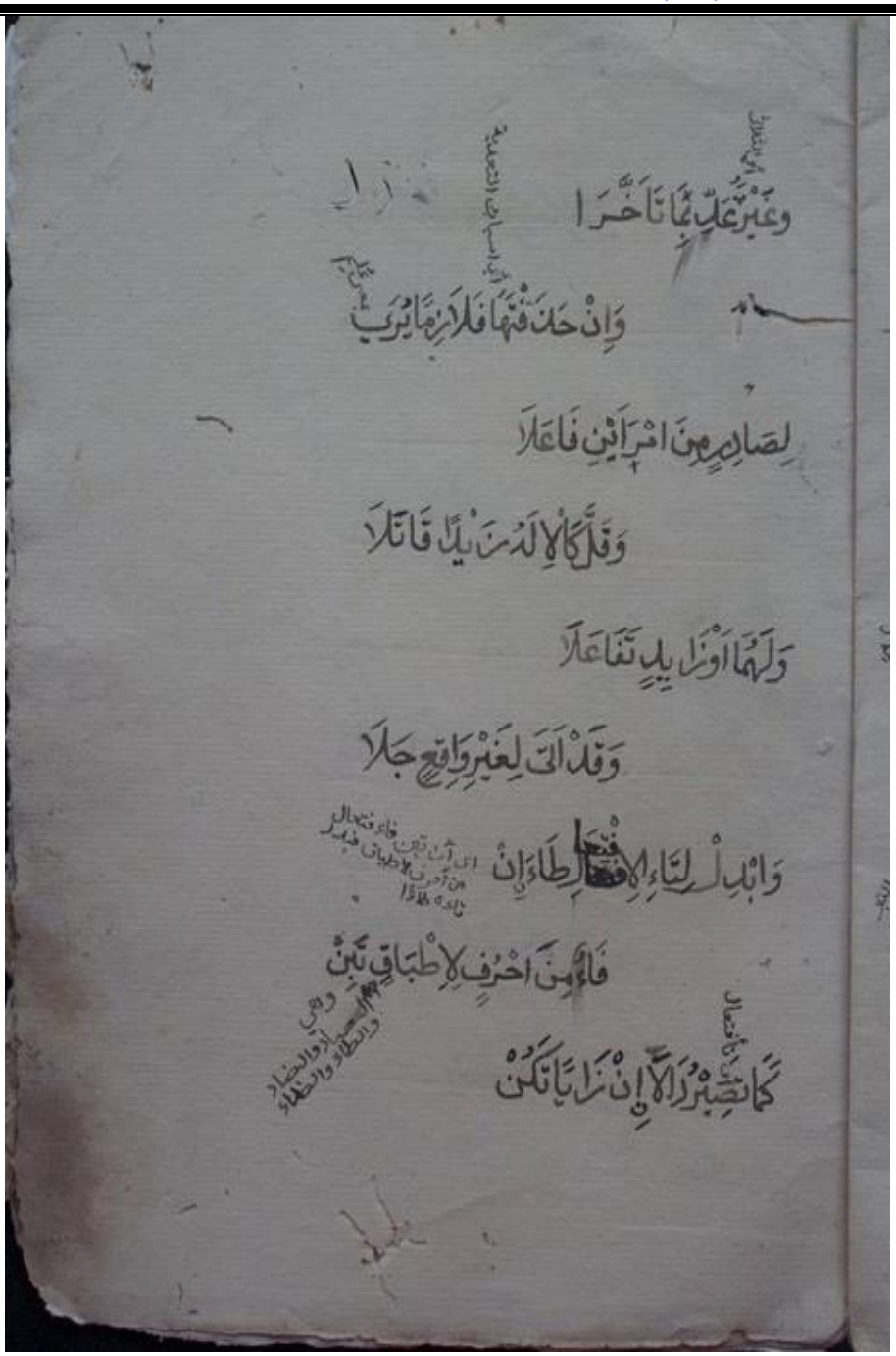

وَغَيْرُ عَلٍّ بِمَا تَأَخَّرَا

وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِمًا يُرَى

لِصَادِرٍ مِنَ امْرَأَيْنِ فَاعَلَا

وَقَلَّ كَالْإِلَهِ زَيْدًا قَاتَلَا

وَلَهُمَا أَوْ زَايِدٍ تَفَاعَلَا

وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا

وَابْدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَاءً إِنْ

فَاءٌ مِنَ احْرُفِ الِاطْبَاقِ تَبِنْ

كَمَا تَصَبَّرْ إِلَّا إِنْ زَايًا تَكُنْ

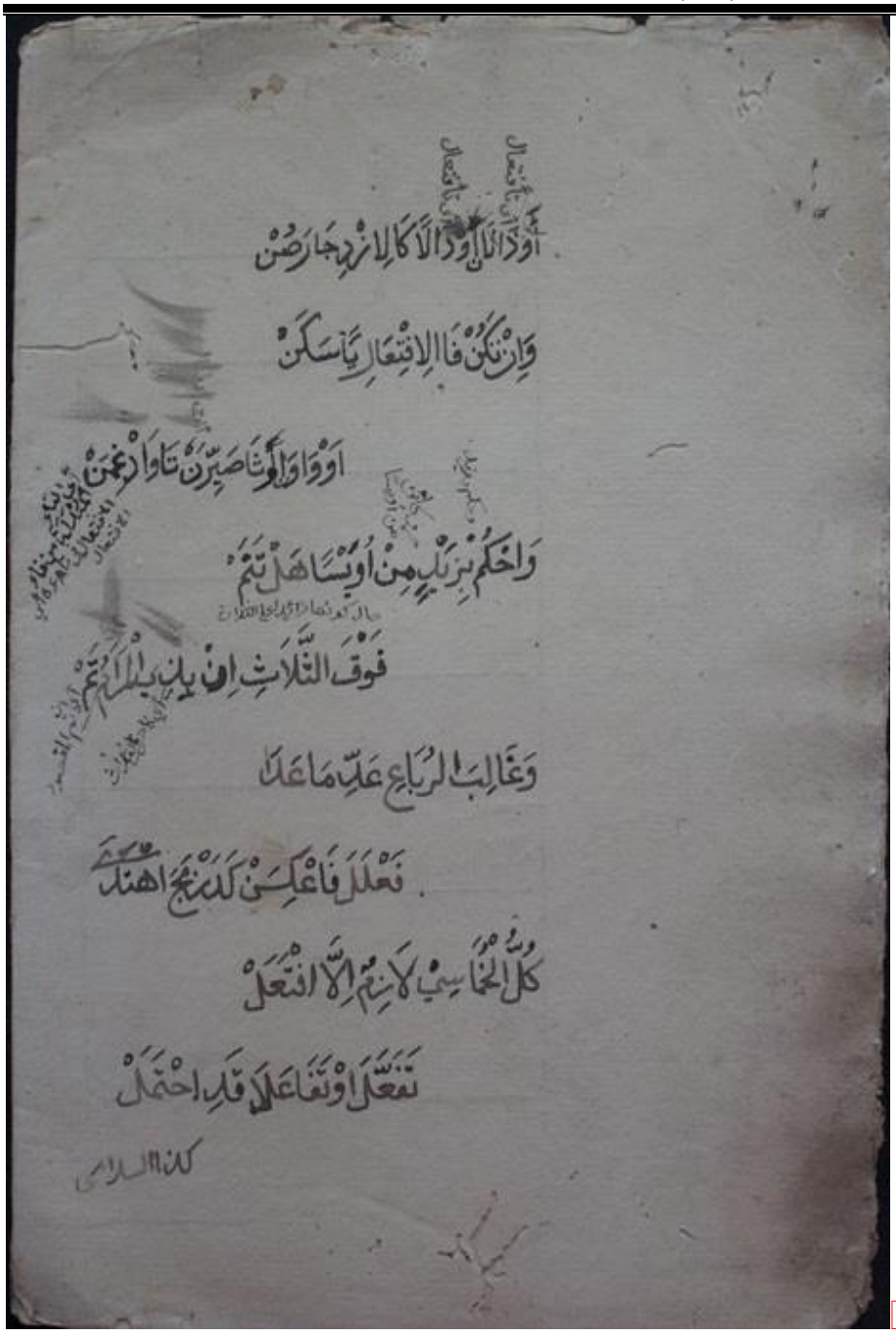

أَوْ ذَا الَّذِي أَوْ ذَا الَّذِي كَالِانْزِجَارِ صُنْ

وَإِنْ تَكُنْ فَالِافْتِعَالِ يَاسَكَنْ

أَوْ وَاوًا أَوْ يَاصَيِّرَنْ تَاوَارْعَمَنْ

وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أَوِ اسْأَلْ هَلْ تَتَمْ

فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ يَلِنْ يَلْزَمْ أَتَمْ

وَغَالِبُ الرُّبَاعِ عَدِّ مَاعَدَلْ

تَعْلَلْ فَاعْلِسَنْ كَدَنْجَحَ اهْتَدَى

كُلُّ الْخَمَاسِيِّ لَازِمٌ إِلَّا انْتَعَلْ

تَفَعَّلَ أَوْ تَفَاعَلَ قَدِ احْتَمَلْ

مُقَدِّمَةٌ في عِلْمِ الصَّرْفِ

علم الصرف أحد علوم لسان العرب، ومعلوم أنَّ لكل علم من العلوم مَبَادِئَ تَخُصُّهُ، فكان لزاما أن أذكر مَبَادِئَ علم الصرف حتى يسهل على طلاب العلم الوُلُوجُ فيه، فإذا لم يَعْرِفْ طالب العلم هذه المَبَادِئَ صَعُبَ عليه الفن، ثُمَّ إنَّه قد يَلِجُ بَحْرَ العلوم فيغرق، فعلى الطالب أن يَتَعَلَّقَ بَطَوْقِ النَّجَاة، وهو التدرج في العلوم، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة مَبَادِئِ العلوم.

وقد نَظَمَ هذه المَبَادِئَ غَيْرُ واحد، ومنهم الصَّبَّانُ في حاشيته على شرح السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ للملوي «ص٣٥»، **فقال**:

إِنَّ مَبَادِئْ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالوَاضِعْ ... وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

وقد أنشدُها في بيتين، فقلتُ:

إِنَّ الْمَبَادِئْ عَشْرَةٌ فَلْتَعْرِفِ ... الحَدُّ والمَوْضُوعُ ثُمَّ النِّسْبَةِ

حُكْمٌ مَسَائِلْ وَالثَّمَرْ وَفَضْلُهُ ... والِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ ثُمَّ وَضْعُهُ

١ - حده:

الصرف لغة: مأخوذ من التَّحْوِيلِ والتَّغْيِيرِ والتَّبْدِيلِ، **تقول**: صَرَفْتُ الشيءَ، إذا حولتَهُ وغيرتَهُ من حال إلى حال، وهو مَصْدَرُ «**صَرَفَ يَصْرِفُ صَرْفًا، فهو صَارِفٌ، ومَصْرُوفٌ**»، **أما التَّصْرِيفُ**: فيُطْلَقُ أيضا ويُراد به التَّحْوِيلُ، والتَّغْيِيرُ، والبَيَانُ، والتَّفْصِيلُ، والتَّقْسِيمُ، وغيرُ ذلك من المعاني، وهو مَصْدَرُ «**صَرَّفَ يُصَرِّفُ تَصْرِيفًا، فهو مُصَرِّفٌ، ومُصَرَّفٌ**».

وكثير من هذه المعاني وردت في كتاب الله.

قال الله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة «١٦٤»، فتصريف الرياح **يَعْني**: تغييرها من جهة إلى جهة، ومن حالة إلى حالة.

وقال تعالى: ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ التوبة (١٢٧).

يَعْني: غَيَّرَ اللهُ قُلُوبَهُم، وحَوَّلَ قُلُوبَهُم.

وقال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ الأنعام (٤٦).

نُصَرِّفُ الْآيَاتِ يعني: ننوع الآيات ونغيرها.

وقال النبي -ﷺ-: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**». **ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»**. رواه مسلم.

واصطلاحا: عِلْمٌ بأُصُولٍ يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ التي ليست بإِعْراب.

إلى هنا حد ابن الحاجب في شافيته، ونزيد عليه: «**ولا بناء**».

قوله: «علم». هذا الحَدُّ العِلْمِيُّ لعلم الصرف، وليس الحدَّ العَمَلِيَّ التَّطْبِيقِيَّ.

وقوله: «بأُصُولٍ». جمع أَصْلٍ، **والأَصْلُ لُغَةً**: أَسَاسُ الشَّيْءِ كما قال ابن فارس.

والمراد به هنا: الضوابط العامة التي تكون لكل فن، أو القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كما قال الرَّضِيُّ، وقد اعترض الرَّضِيُّ على قول ابن الحاجب: «**التَّصريفُ عِلْمٌ بأُصُولٍ**» في شرحه على الشافية؛ لأن كلام ابن الحاجب مُوهِمٌ بأن التصريف غير الأصول، **فقال**: والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها.اهـ

وكلام ابن الحاجب مستقيم كما بينته في «**شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**» فراجعه فالمقام هنا مقام اختصار.

وقوله: «**يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ**». **يَعْنِي**: يُعْرَفُ بها هَيْئَاتُ الكَلَمَاتِ مِنْ حيث الحركات والسَّكَنَاتُ وعدد الحروف والترتيب.

وقوله: «**التي ليست بإِعْراب ولا بناء**». أخرج به علم النحو.

فعلم الصرف يَتَعَلَّقُ بأَوَائِلِ الكلم وأَوَاسِطِهِ، بخلاف النَّحْوِ، فهو علم يَبْحَثُ في أواخرِ الكَلِمِ مِنْ حَيْثُ الإعرابُ والبِنَاءُ.

وقد يَشْتَرِكُ الصرف مع النحو لَكِنْ لا من حيث الإعراب والبناء، وإنما من حيث البحث في أواخر الكلم، كحال الإدغام، أو حذف أحد الساكنين.

قال ابن مالك في «إيجاز التعريف في علم التَّصريف»: علم يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال وشِبْهِ ذلك.اهـ

وحده الزَّنْجَانِيُّ بقوله: «هو تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَحْصُلُ إلا بها».اهـ، وهذا الحد العملي التطبيقي.

فقوله: «**تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ**». **يَعْنِي**: المصدر على الصحيح كما سيأتي.

وقوله: «**إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ**».

مثل: «**ضَرْبٍ**»، هذا مصدر يُشتق منه الماضي، فتقول: (**ضَرَبَ**)، والمضارع «**يَضْرِبُ**»، والأمر «**اضْرِبْ**»، واسم الفاعل «**ضَارِبٌ**»، واسم المفعول «**مَضْرُوبٌ**»، إلى غير ذلك من المشتقات.

والاسم أيضا داخل في قوله: «تحويل الأصل الواحد»، لأن له تَغْيِيراتٍ، نحو: «**زَيْدٍ**»، «**وَزَيْدَيْنِ**»، «**وَزَيْدِينَ**»، «**وَزَيْدِيٍّ**»، فقد حصل للاسم تحويل وتَغْيِيرٌ، واختلفت المعاني باختلاف تلك التَّغْيِيراتِ.

فكل مثال من الأمثلة الـمُحول إليها له معنى، فالماضي غير المضارع غير الأمر غير اسم الفاعل غير اسم المفعول.

وقوله: «**لا تَحْصُلُ إلا بها**». **يَعْنِي**: لا تحصل المعاني لا بهذه الأمثلة المتنوعة.

٢ – مَوْضُوعُهُ:

الكلمات العربية من حيث كونُها أسماءً مُتَمَكِّنَةً، أو أفعالا مُتَصَرِّفَةً، ومن حيث معرفةُ أَحْوَالِهَا مِنْ صِحَّةٍ، وإعْلَالٍ، وقَلْبٍ، وأَصَالَةٍ، إلخ..